الأمم المتحدة A/48/PV.89

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الجلسة ٨٩
المعقودة يوم الاثنين
١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي ..... (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق)
(A/48/853/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل البدء في البنود المدرجة في جدول أعمالنا لهذه الجلسة، أود أن أوجه انتباه الجمعية الى الوثيقة A/48/853/Add.1. ففي رسالة واردة في هذه الوثيقة، يبلغني الأمين العام بأنه بعد صدور رسالته المؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، قامت باراغواي وكوستاريكا بدفع المبالغ اللازمة لخفض المتأخرات عليهما لتصبح أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)
تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى
(ح) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة: مذكرة من الرئيس (A/48/109)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما هو مبين في الوثيقة A/48/109، ونتيجة للمشاورات المجراة وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما فيها المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيس لجنة التنسيق الادارية، أقدم للجمعية الآن طلب ترشيح السيد سوميهيرو كوياما، من اليابان، لتعيينه عضوا في وحدة التفتيش المشتركة لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وتنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هذا المرشح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية، أقدم للسيد كوياما أحر أمنياتنا الطيبة على تعيينه.

93-85165

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٧ (ح) من جدول الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)
مسائل حقوق الإنسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية: مذكرة من الأمين العام (A/48/859)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في إطار هذا البند الفرعي، تنظر الجمعية العامة الآن في مسألة تعيين المفوض السامي لحقوق الانسان. وفي هذا السياق، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام صدرت باعتبارها الوثيقة A/48/859. ويذكر الأعضاء أن الجمعية بقرارها ١٤١/٤٨ الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ قررت إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان. وبمقتضى هذا القرار، قررت الجمعية العامة أيضا أن المفوض السامي لحقوق الانسان:

«(أ) يجب أن يكون شخصا ذا أخلاق حميدة، متحليا بالنزاهة الشخصية، وأن يمتلك الدراية الفنية، بما في ذلك الدراية في ميدان حقوق الانسان، والمعرفة العامة والفهم لشتى الثقافات، مما يلزم لأداء واجبات المفوض السامي بطريقة غير منحازة، وموضوعية، وغير انتقائية وفعالة؛

(ب) أن يعين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة وتوافق عليه الجمعية العامة، مع أخذ التناوب الجغرافي في الاعتبار الواجب، وذلك لفترة محددة مدتها أربع سنوات مع إمكانية التجديد مرة واحدة لفترة محددة أخرى مدتها أربع سنوات؛

(ج) أن يكون من رتبة وكيل الأمين العام».

وفي ضوء أحكام القرار ١٤١/٤٨، يقترح الأمين العام تعيين صاحب السعادة السيد خوسيه أيالا لاسو، ممثل اكوادور، مفوضا ساميا لحقوق الانسان لمدة أربع سنوات، اعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة وبالإصالة عن نفسي، أود أن أهنئ الممثل الدائم لاكوادور السفير خوسيه أيالا لاسو، على انتخابه بالاجماع ليكون أول من يشغل منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان. وقد أنشأت الجمعية العامة المنصب في كانون الأول/ديسمبر الماضي بعد الكثير من المداولات ووضعت للمنصب شروطا دقيقة. والآن، وبناء على توصية الأمين العام، يسعدها ويسرها تعيين أحد أعضائها المرموقين. ولا يخالجني شك في أن هذا التعيين سيفي بالتوقعات التي أثيرت في مؤتمر حقوق الانسان المعقود في فيينا وسيفي بتوقعات هذه الجمعية. ومن دواعي سرورنا وجود السفير أيالا لهذا المنصب، ونشعر بالامتنان لأنه كان بمقدوره قبول هذه المسؤوليات الجديدة التي أناطتها به الجمعية العامة بالإجماع. وعليه فإنني أتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة.

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): اسمحوا لي أن أبدا، سيدي، بالإعراب عن الشكر على عباراتكم الرقيقة التي وجهتموها إلي بمناسبة تعييني في منصب مفروض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان.

وقد تشرفت بالثقة التي وضعها في الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بتعييني لأكون أول من يشغل منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان. وهذا في واقع الأمر شرف عظيم لبلدي ولي شخصيا. وإنني أقبل هذا الشرف العظيم بنفس صاغرة وأعاهدكم بأن أكرس نفسي للقيام بمهام وظيفتي الجديدة بتفان بالغ، مؤمنا بأن القضية التي أعمل من أجلها هي دونما شك أنبل القضايا، حيث أن حقوق الانسان، كما قال الأمين العام في مؤتمر فيينا:

«تمتد الى جميع أنشطة منظمتنا وتشكل، في الوقت نفسه صلب أساسها وهدفها الأسمى».

إن لفكرة إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الانسان تاريخا طويلا لعبت فيه أوروغواي وكوستاريكا دورا بارزا. ومع ذلك استحال لأسباب عديدة التوصل الى اتفاق لتحويل هذا الحلم الى حقيقة. ثم جاء مؤتمر فيينا المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٣ فشكل نقطة تحول في هذا التاريخ الصعب. فللمرة الأولى تم التوصل الى توافق في الآراء على تناول قضية حقوق الانسان الحساسة من منظور عالمي وعلى التماس حلول عالمية لمشاكل حقوق الانسان.

وقد ازدهرت روح فيينا في إعلان وبرنامج العمل، اللذين أتيا برؤية وهداية في آن معا. وبفضل روح

فيينا، التي تعبر عن النضج الجاري لضمير البشرية، تسنى للجمعية العامة أن توافق على إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان وأن تعهد الى المفوض بولاية محددة المعالم. وإنني أعتزم المحافظة على هذه الروح، روح التعاون الدولي والتضامن الدولي، وتعزيزها باستمرار حتى أتمكن من الاضطلاع على نحو فعال بالمهام الحساسة المناطة بي.

إن المناقشة الواسعة المدى والتبادل الصريح للآراء في الفريق العامل التابع للجنة الثالثة، الذي ترأسته، قد أتاحا لي دراية مباشرة بالآمال والأماني و - ولماذا لا نقولها؟ - بالشكوك والمخاوف الموجودة. إن الآمال والأماني التي تم التعبير عنها كانت واسعة المدى، أما المخاوف والشكوك فإن جذورها العميقة تكمن من الخبرات السلبية في الماضي، في انعدام الثقة المتبادل، وفي مخلفات عهد المواجهة. بيد أنه لما كانت هذه المخاوف غير متسقة مع الروح التي سادت مؤتمر فيينا، فقد أصبح من المستطاع تبديدها تدريجيا بتعاظم إدراك الأهمية الكبيرة للإعلان وبرنامج العمل وتزايد إدراك الحاجة الى النظر الى مبرر وجود المفوض السامي ومهامه من منظور تاريخي جديد.

وبذلك ظهر توافق في الآراء بين جميع الممثلين، توج باتخاذ القرار ١٤١/٤٨. وبموجب ذلك القرار، سأكون مسؤولا مسؤولية رئيسية عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان، تحت توجيه وسلطة الأمين العام. وسأقوم بتعزيز وحماية التمتع الفعلي بجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية. وتحقيقا لتلك الغاية، سأعمل في الإطار المحدد في القرار ١٤١/٤٨، وفقا لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان. وسأضطلع بجميع المهام التي تنيطها بي الأجهزة المختصة في منظومة الأمم المتحدة وأتقدم بالتوصيات اليها بغية تحسين تعزيز حقوق الانسان وحمايتها.

وفي ممارستي لمهامي سأتمسك بشدة بهذا الاطار كي أساعد على بناء روح الثقة التي أدت الى استحداث منصبي، وسأنهض بالسلطة الأدبية للوظيفة. وسأحتفظ بموقف من اليقظة والانفتاح والمبادرة.

ولكي أضمن أن تكون أعمالي فعالة، سأحتاج الى تأييد وتعاون الجميع. لقد قررت الجمعية العامة أن تكون إحدى مهامي الاشتراك في حوار مع جميع الحكومات بغية ضمان احترام جميع حقوق الإنسان. واسمحوا لي بأن أقول إنني أنوي الاضطلاع بهذه المهمة فورا. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو جميع الحكومات الآن، ودون استثناء، إلى فتح أبوابها على اتساعها لي بروح من الصداقة حتى نبدأ حوارا صريحا دون شروط أو أحكام مسبقة، غرضه الوحيد ما دعا اليه جميع أعضاء هذه الجمعية - تعزيز جميع حقوق الانسان وحمايتها وتمتع الجميع بها بشكل فعال.

لقد اعترف ضمير البشرية بأن جميع حقوق الإنسان عالمية، لا تتجزأ، متكافلة، ومترابطة وأن واجب جميع الدول تعزيزها وحمايتها. وسأوجه عملي وفقا لذلك، مراعيا على النحو الواجب السمات الوطنية والاقليمية والتقاليد التاريخية والثقافية والدينية.

إنني سأقيم فورا أيضا اتصالات بناءة مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بغرض ضمان نهج متماسك منسق ومتكامل. وسأفعل هذا أيضا مع منظمات المساعدة المالية والانمائية بغرض وضع معايير موحدة موضوعية ومحايدة في هذه المجالات. وأود أيضا أن أذكر بوضوح أنني أدرك الاسهام التاريخي للمنظمات غير الحكومية في قضية حقوق الانسان، وسأسعى للحصول على تعاونها الكامل وسأعتمد عليه.

إن التضامن والتكامل حقيقتان نخبرهما يوميا نحن - جميع الدول والأمم والأفراد - ويجب أن نميز بشكل متزايد قيمنا وأولوياتنا. يجب أن نسعى الى صياغة ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. ووفقا لذلك، سأؤكد بشكل خاص على برامج الاعلام والتعليم الخاصة بحقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، يمكن أن يصبح كل منا مفوضا ساميا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بنا وبالآخرين.

لقد بين التاريخ بما لا يقبل الجدل أن البلدان التي تعزز وتحمي حقوق الانسان هي وحدها التي تكون في وضع تكفل فيه السلم والتقدم والرفاه لشعوبها. التي أعتقد اعتقادا راسخا أن الأشكال الديمقراطية للحكومات تتيح التنمية الشاملة وتحقيق مستويات مرضية من احترام حقوق الإنسان.

مع هذا، فإن أوجه التقدم في هذا المجال يجب أن تعضدها سياسة تأييد ثابت لحقوق الإنسان. وتوجه حتى في أحسن الديمقراطيات زلات يؤسف لها. إلا أن الدليل على عزم أمة ما على اتباع الطريق الصحيح يكمن في قدرتها على مواجهة اخطائها بشجاعة وتصحيحها ومنع تكرارها.

إن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على كل دولة من الدول، لكن تعزيز

وحماية حقوق الإنسان أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. واعتقد أن كل دولة ينبغي أن تنتقد سلوكها انتقادا ذاتيا وبشدة بغرض الوفاء بمسؤوليتها الأساسية في هذا المجال، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقف مكتوف الأيدي أمام حالات حددها هو نفسه بأنها ذات أولوية قصوى. إن استحداث منصب المفوض السامي استجابة أرادت جميع الدول أن تقوم بها إزاء هذا القلق العالمي. ومن ثم ينبغي للمفوض السامي أن يكون صوت الضمير الأخلاقي للإنسانية. وتلك هي الأهمية القصوى لتوافق الآراء الذي تحقق وراء هذه المبادرة.

وفي أدائي لمهامي، سأعمل بموضوعية وحيدة في التعامل مع جميع الأوضاع وجميع الدول، ولكنني - وكتعبير شامل عن حبي لشعب بلادي، الذي سأتوقف قريبا عن تمثيله في الأمم المتحدة - سأكون حازما بشكل خاص في حدود ولايتي في ضمان أن تتبع اكوادور نهجا لا تلام عليه لاحترام حقوق الإنسان.

يجب على الجميع أن ينضموا الى الصكوك الدولية التي اشتملت وبشكل تدريجي على أوجه تقدم قيمة في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وذلك حتى يكون لهذه الصكوك أثر قانوني شامل.

إن مركز حقوق الإنسان له دور حاسم سأسعى الى تعزيزه، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية الى الدول بناء على طلبها، وإعداد الدراسات ونقل المعلومات بشأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وأنا، من اليوم، تحت تصرف أية دولة ترغب بأي طريقة من الطرق في دراسة امكانية التعاون في هذه الجوانب.

إنني استهل رحلة في بحار لا تزال مجهولة حتى الآن، إلا أن لي رؤية واضحة للعالم الجديد الذي نرغب جميعا في اكتشافه. إن مغرياته كثيرة جدا ووعوده عديدة جدا لدرجة أنني لن تفزعني أية عقبة مهما كان نوعها. إنني سأتبع دائما الطريق الذي حدده الأمين العام، الذي نقدر جميعا مفاهيمه السياسية ورؤيته الواضحة للمستقبل. وأنا واثق بأن الجمعية العامة، تحت قيادتكم الكاملة، سيدي الرئيس، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الانسان ستقدم إلي في الوقت المناسب التوجيه القيم. ومع هذا، فإن مرشدي وموجهي الأساسي سيكون قناعتي الثابتة وايماني بسمو الانسان، واقتناعي بأن البشرية، في سعيها المستمر نحو الكمال، وصلت الآن عتبة المعبد الذي سنكرس فيه للأبد قيمة الجنس البشري الخالدة التي لا بديل عنها، وبالتالي احترام جميع حقوقه، في كل مكان، في ظل جميع الظروف، ودون أية شروط مسبقة. إن ما تدربت عليه، وبلدي، وقناعاتي الفلسفية والدينية، تؤدي بي الى اعتناق مفهوم الانسانية السامية. إنني أؤمن ايمانا راسخا بالقضية التي ائتمنتني الجمعية العامة على حمل رايتها. وسأكرس نفسي لها دون تحفظ ودون خوف.

إسمحوا لي بأن اختتم بياني بالتذكير بالكلمات الرائعة التي يشير بها الأمين العام الى الصلة التي لا انفصام لها بين السلم والتنمية والديمقراطية. إنني أؤمن ايمانا راسخا بهذه المفاهيم وفي تكافلها. وما هو أكثر من ذلك، اعتقد أن سلما بغير حقوق الإنسان ليس سلما حقيقيا، وأن ديمقراطية بغير حقوق الإنسان ليست ديمقراطية حقيقية، وأن تنمية بغير حقوق الإنسان ليست تنمية. وهذا لأن الجنس البشري هو مركز الكون، ومقياس الأشياء والغاية من الخلق.

فأي مهمة نبيلة هامة تلك التي أتلقاها الآن من أيدي مجتمع الأمم! وحتى أنجح فيها، أطلب من الله العون وأناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشعوب ذات النوايا الحسنة التعاون معي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/48/811/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتصل الجزء الثاني من التقرير بمسألة تمويل توسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا.

ما لم يكن هناك اقتراح بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المطروح عليها.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت. وقد تم إيضاح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية اللجنة

الخامسة في اللجنة، وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية على أن:

«تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة».

وهل لي أن أذكر الوفود أيضا بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد بيانات تعليل التصويت بعشر دقائق، وينبغي للوفود أن تلقيها من مقاعدها.

قبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في عملية البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الثاني من تقريرها (A/48/811/Add.1).

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار، المعنون «تمويل توسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا»، دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٠/٤٨ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، لتعليل موقفه من القرار الذي اتخذ توا.

السيد زيفيلاكيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي لأعلل موقفنا، في أعقاب اعتماد القرار المتعلق بتمويل توسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا.

ما برح الاتحاد الأوروبي يعتبر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا من الأنشطة ذات الأهمية القصوى بالنسبة للأمم المتحدة، وقد حرصت الدول الإثنتا عشرة على أن تشجع بنشاط بالغ عملية المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا. وهي تشارك في هذه العملية ببعثة مكونة من ٣٣٢ مراقبا يشغلون الآن مواقعهم. وعلاوة على ذلك، نحن ندرك الحاجة إلى تيسير إداء البعثة على الوجه اللازم بغية تمكينها، كما هو مقرر بموجب القرار ١٥٩/٤٨ ألف، من الاستجابة بسرعة وعلى نحو إيجابي لطلب تقديم المساعدة الانتخابية الصادر عن السلطات الانتقالية في جنوب افريقيا.

إن القرار الذي اعتمد توا دون تصويت، والفضل في ذلك يعود إلى المرونة التي أبدتها جميع الوفود، يكفل التمويل الواجب لتوسيع البعثة. وهو يمثل استمرارا لأسلوب التمويل الذي اقترحه الأمين العام في الفقرة ١٨ من تقريره (A/C.5/48/28) وأقرته الجمعية العامة بموجب القرار ٢٣١/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بشأن الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

ولا بد لنا أن نضع في الاعتبار أنه بما أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا ليست عملية لحفظ السلام، فهي لا تشمل وحدات عسكرية، بل هي ببساطة بعثة لمراقبة الانتخابات، ولأنها من أهم الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، فقد ظلت تمول دوما عن طريق الميزانية العادية. ولهذا سررنا باعتماد هذا القرار الذي سيتيح، بالتعاون اللازم بين المشاركين في البعثة وبتقديم خطة عمليات فعالة، قيام جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية على أساس عدم التمييز العنصري.

ونأمل أيضا في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تشجيع المشاركة التامة لجميع سكان جنوب افريقيا في العملية الانتخابية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ضوء اعتماد الجمعية العامة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أود أن أقترح تعديل عنوان البند بحذف كلمة «المقترحة». وبذلك يصبح العنوان «الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥».

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: التقرير التاسع للمكتب (A/48/250/Add.8)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتعلق التقرير التاسع للمكتب بطلب تقدم به الاتحاد الروسي لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال، وبطلب تقدمت به مدغشقر لإدراج بند آخر في جدول الأعمال.

وفي الفقرة ١ (أ) من التقرير، يوصي المكتب بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي عنوانه «مركز المراقب لرابطة الدول المستقلة في الجمعية العامة».

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ١ (ب)، يوصي المكتب بأن تنظر الجمعية في هذا البند مباشرة في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن أسترعي انتباه الممثلين إلى الفقرة ٢ (أ) من التقرير، حيث يوصي المكتب بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي عنوانه «تقديم مساعدة عاجلة إلى مدغشقر».

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ٢ (ب) من التقرير، يوصي المكتب بأن تنظر الجمعية في هذا البند مباشرة في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا، تلبية لطلب العديد من الدول الأعضاء، أن هذا البند يجب أن يعطى الأولوية لكي تنظر فيه الجمعية العامة على الفور بسبب طابعه العاجل؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند الجديد أصبح البند ١٧٧ من جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وستشرع الجمعية على الفور في النظر في البند ١٧٧ من جدول الأعمال، المعنون «تقديم مساعدة عاجلة إلى مدغشقر».

البند ١٧٧ من جدول الأعمال

تقديم مساعدة عاجلة إلى مدغشقر: مشروع قرار (A/48/L.53)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لرغبة العديد من الدول الأعضاء في إنهاء النظر في هذا البند بسرعة، أود أن استطلع رأي الجمعية العامة بشأن إمكان المضي فورا إلى النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.53.

وحيث أن مشروع القرار لم يعمم إلا قبل لحظات، فسيستوجب الأمر، في هذا الصدد، عدم تطبيق الأحكام ذات الصلة الواردة في المادة ٧٨ من النظام الداخلي. وأود أن أذكر الأعضاء بأن نص مشروع القرار ورد في الوثيقة A/48/247.

أما نص المادة ٧٨ فهو كما يلي:

«لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة».

وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن الجمعية العامة توافق على عدم تطبيق الحكم الوارد في المادة ٧٨ من النظام الداخلي.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة بوتسوانا لتقديم مشروع القرار A/48/L.53.

السيدة ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني، بوصفي رئيسة مجموعة الدول الافريقية لهذا الشهر، أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.53 والمعنون «تقديم مساعدة عاجلة إلى مدغشقر».

كما تعلمون، سيدي الرئيس، فقد اجتاح مدغشقر مؤخرا إعصاران استوائيان عنيفان تسببا في إحداث خسائر فادحة وخراب في أربع مقاطعات من المقاطعات الست. ولم ترد بعد بيانات كاملة، إلا أن من المعروف حتى الآن أن ٢٠٠ شخص قد لقوا حتفهم. ومن بين السكان الذين تأثروا بصورة مباشرة والبالغ عددهم ٥ ٤٢٣ ١٩٩ نسمة، تكبد مئات الآلاف إصابات أو خسائر. وتعرض عدد كبير من المنشآت العامة مثل المدارس والمستشفيات والسجون والثكنات فضلا عن المباني الخاصة، لأضرار أو لحق بها الدمار. وألمت بقطاعات هامة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد - مثل النقل والاتصالات والطاقة - خسائر فادحة أيضا. أما الطرق الرئيسية التي تربط مناطق الانتاج الزراعي الرئيسية في البلد، فقد أصيبت بأضرار أيضا أو دمرت تدميرا كاملا نتيجة للسيول الجارفة والفيضانات وانهيار الجسور والطرق. وتعطلت حركة خطي السكة الحديدية الملغاشية الرئيسيين. كما لحقت خسائر فادحة بمنشأتين صناعيتين هامتين - هما مصنع مواد التشحيم ومصفاة النفط الوحيدة في البلد.

أما الخسائر في قطاعي الزراعة وتربية الماشية فهي تؤثر على ٧٥ في المائة من الحياة الاجتماعية - الاقتصادية؛ وقد غمرت المياه ٧٠ في المائة من مزارع الأرز، وربما تتلف تماما. هذا إضافة إلى أن المحاصيل النقدية الموجهة للتجهيز والتصدير تأثرت بشدة. وثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن محاصيل البن والفانيليا والقرنفل والليتشي وغيرها في الساحل الشرقي ستظل متأثرة بشدة لعدة سنوات قادمة.

تعرب الفقرتان الأوليان من ديباجة مشروع القرار عن قلق المجتمع الدولي إزاء الكارثة التي حلت بمدغشقر.

وفي الفقرة الأخيرة من الديباجة تلاحظ الجمعية العامة التأثير السلبي لهذا النوع من الكوارث الطبيعية التي يتكرر وقوعها من آن لآخر على عملية التنمية الاقتصادية التي تضطلع بها الحكومة الملغاشية.

وفي الفقرة ١، تعلن الجمعية العامة عن تضامنها مع الحكومة الملغاشية وشعب مدغشقر في محنتهما.

وتلاحظ الفقرة الثانية الجهود التي تبذلها الحكومة الملغاشية، على النحو الموصوف في الفقرة ١٤ من المذكرة التفسيرية الواردة في الوثيقة A/48/247.

وتهنئ الفقرة ٣ المجتمع الدولي، بما فيه أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، على ما اتخذ من تدابير تكملة لجهود الحكومة الملغاشية.

وتطلب الفقرة ٤ إلى الأمين العام أن يقوم، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة من قبل الأمم المتحدة، وخصوصا للفصلين الخامس والسادس من مرفق القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

ونحن نرى أن الهدف الرئيسي من مشروع القرار يكمن في الفقرة ٥ التي ترجو من جميع الدول والمنظمات الدولية أن تقوم على وجه الاستعجال بتقديم مساعدة إضافية إلى مدغشقر.

أما الفقرة الأخيرة من المنطوق فترجو من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

ختاما، وبروح التضامن التي طالما أبداها المجتمع الدولي في مثل هذه الظروف، يحدوني أمل وطيد في أن يعتمد أعضاء الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء - بل إني أهيب بهم أن يفعلوا ذلك.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أصيبت مدغشقر بخسائر فادحة من جراء إعصارين استوائيين. وقد تعرضت حياة السكان لأضرار مادية وعواقب أخرى بالغة الخطورة. والمذكرة التي قدمها ممثل مدغشقر (A/48/247) تعطينا فكرة عن مدى خطورة الحالة، وهذا ما يوضحه أيضا البيان الذي أدلت به توا ممثلة بوتسوانا باسم مجموعة الدول الافريقية.

إن بذل المجتمع الدولي جهودا خاصة في مواجهة هذه الكوارث الطبيعية أمر يتصف بالأهمية المطلقة بغية إظهار تضامننا مع جمهورية مدغشقر وسكانها المنكوبين على نحو خطير. ومشروع القرار يطلب من جميع الدول والمنظمات الدولية أن تقوم على وجه الاستعجال بتقديم دعم إضافي لتخفيف العبء الاقتصادي والمالي الذي سيتحمله الشعب الملغاشي أثناء فترة الطوارئ، وفي المدى الأبعد، لإعادة بناء اقتصاد البلد وبنيته التحتية اللذين ألحقت الكارثة بهما أضرارا خطيرة.

وفرنسا ستسهم إسهاما كبيرا، سواء على الصعيد الثنائي أو مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، في هذين المقصدين على حد سواء، وهي قد بدأت تفعل ذلك فعلا. ولقد بذل بلدي قصارى جهده من أجل التجاوب، على نحو عاجل، مع الاحتياجات التي أعربت عنها حكومة مدغشقر، وذلك بتوفير المواد اللازمة لتنقية المياه، والمعدات المطلوبة لإيواء السكان، والأجهزة الكهربائية وأجهزة الاتصالات، فضلا عن معدات تقنية أخرى. وقد أرسلت هذه جميعها بسرعة فائقة جوا وبحرا.

لقد هبطت سبع طائرات «ترانس آل» في انتاناتا ريفو بين ٣ و ١٢ شباط/فبراير ، وهناك طائرات أخرى في طريقها إلى هناك، فضلا عن معدات أخرى يجري نقلها إلى هناك بحرا. اضافة إلى ذلك، سترسل مساعدات غذائية في نيسان/أبريل بغية مساعدة البلد على مواجهة أوجه النقص في محصوله الزراعي. وهذه التدابير الأولية تمثل عملا تضامنيا هاما تبرره تماما ضخامة الأضرار وشدة عواقبها على شعب ذلك البلد وهي ليست بالتأكيد سوى تدابير أولى، ويجب أن تتبعها تدابير أخرى ومتواصلة، كما جاء في المذكرة التفسيرية التي قدمها ممثل مدغشقر. والمساعدة في اعادة بناء البنية التحتية في مجالات لنقل والطاقة والاتصالات، فضلا عن توفير الموارد التي تعوض عن المحاصيل الزراعية المهدورة، أمران لا غنى عنهما. والسلطات الملغاشية تدرك أن بوسعها أن تعتمد على دعمنا الكامل لها.

بهذه الروح نوصي بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار A/48/L.53 المطروح بناء على مبادرة من ممثل مدغشقر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/48/L.53.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تعتمد مشروع القرار؟

أعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٤/٤٨).

السيد راكوتوندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن اعتماد مشروع القرار A/48/L.53 بتوافق الآراء يدل على أن المجتمع الدولي بأسره لا يزال يشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الخطيرة في البلدان النامية التي تقع ضحايا الكوارث الطبيعية. وهذا القرار يظهر، مرة أخرى، التعبير عن التضامن الدولي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وحكومة بلدي ممتنة بصورة خاصة لأعضاء الجمعية العامة على ما أظهروه من تعاطف وتضامن.

إن وفد بلدي يرغب في توجيه الشكر إلى السيدة فوليل ليغويلا، القائمة بأعمال وفد بوتسوانا، التي تفضلت، بوصفها رئيسة المجموعة الافريقية لهذا الشهر، بعرض مشروع القرار. ووفد بلدي ممتن أيضا للوفود الشقيقة في هذه المجموعة على ما أبدته من اهتمام متجدد بنا، عن طريق مشاركتها في تقديم مشروع القرار. كذلك نشعر بالامتنان نحو الوفود التي أعربت عن دعمها لمدغشقر شعبا وحكومة، وتعاطفها معهما.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن شكرنا الخالص وامتنان حكومة جمهورية مدغشقر العميق للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التي لم تتردد منذ بداية الكارثة، في مساعدة مدغشقر في هذه الأوقات العصيبة. بالاضافة إلى ذلك، لا يفوتنا أن ننوه بالأعمال الدؤوبة والفعالة التي قامت بها ادارة الشؤون الانسانية، سواء في المقرين - نيويورك وجنيف - أو في الميدان، والعمل الذي اضطلع به المنسق المقيم، وهو العمل الذي نقدره أيما تقدير.

إننا على ثقة بأنه، على أثر النداء الذي يتضمنه هذا القرار، سيقوم الفاعلون الدوليون بالاسهام، بأعداد كبيرة، أو سيشاركون، على نحو ملموس، في عمليات المعونة وعمليات المساعدة الطارئة.

يجب أن ندرك أن أهمية تقديم المساعدات في جميع حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية ينبغي ألا تحجب عن أنظارنا المحدودية التي يتسم بها هذا العمل الذي لا يستهدف إلا التخفيف عن بعض الصعوبات التي يعانيها السكان الذين يظل عليهم بعد تغلبهم على الصدمة، أن يواجهوا مشكلة ضخمة هي مشكلة اعادة التعمير. لهذا السبب تود حكومة جمهورية مدغشقر أن تلفت انتباه المجتمع الدولي إلى الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يواجهها بلدي لدى اضطلاعه بإعادة الإعمار في وقت يتسم بصعوبة خاصة وينطوي على تحد بالغ.

ووفد بلدي سيقوم في الوقت المناسب باطلاع الأجهزة المختصة التابعة للمنظمة على هذه المسائل. إلا أننا ينبغي أن نبرز هنا في الحال جانبين هامين للمشكلة.

أولا، إن إعادة بناء التجهيزات والهياكل التحتية ستتطلب زيادة مفرطة في الانفاق العام وتخصيص نسبة ضخمة من مواردنا لتمويل المشاريع الانمائية المقررة فعلا.

ثانيا، إن فرص نمو الاقتصاد الوطني ستتراجع بشدة نتيجة هبوط الانتاج بسبب التلف الذي لحق بقطاعات الزراعة والنقل والاتصالات والطاقة، ثم أن الخسارة في حصيلة الصادرات ستزيد من الاخلال بميزان مدفوعاتنا.

إزاء هذه المشاكل، يحدونا الأمل في أن يكون المجتمع الدولي متفهما وراغبا في المساعة لدى النظر فـــــي مدى إمكان اسهامه في برنامج اعادة الإعمار والانعاش. إن الأماني التي أعربنا عنها توا تستند إلى نفس الثقة بأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سينظران بعين العطف إلى المبادرات التي تقوم بها حكومتي حاضرا ومستقبلا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٧٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.